□□ وما لم يذكره الدكتور صوفى فى بيانه حول هذه النقطة فإنى أقول أنه فى صيف العام الماضى – وكان وقتها الدكتور فؤاد محيى الدين رئيسا للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب – زار وفد برلمانى كبير برياسة الدكتور صوفى أبو طالب وعضوية الدكتور فؤاد محيى الدين (نائب رئيس الوزراء) ومحمد عبد الحميد رضوان وكيل مجلس الشعب وكمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب الوطنى والدكتور محمد دكرورى رئيس لجنة الخطة للمجلس والدكتور فتح الله رفعت رئيس اللجنة الاقتصادية للمجلس .. زاروا المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية فى طريق ذهابهم وعودتهم من المؤتمر البرلمانى الدولى الذى انعقد فى كراكاس .

كما أن وفدا برلمانيا مصريا زار أيضا استراليا ونيوزيلندة هذا العام ردا على زيارة وفدين برلمانيين من هاتين الدولتين فى فترة سابقة .

وبالمناسبة فإنه قد سبق لمجلس الشعب المصرى أن أوفد بعثة برلمانية مصرية عام ١٩٧٨ برياسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس وقتذاك إلى استراليا وذلك لمراسمة الأحوال هناك .

ويستطيع أن أقول أيضا أن نجاح الوفود البرلمانية المصرية فى مهمتها يرجع إلى الاختيار الدقيق للأعضاء ، وتوزيع الأدوار عليهم قبل سفرهم .. وعدتهم جميعا بروح الفريق . ولقد كان الوفد البرلمانى المصرى هذا العام فى المؤتمر البرلمانى الدولى الذى انعقد بجزائر الشرقية محط انظار الجميع . كان يعمل بهمة وبتنظيم دقيقين . حتى لقد انتزعوا تصفيق كل أعضاء المؤتمر تقريبا ، وعددهم كان يربو على الألف عضو ، فى كلماتهم داخل الجلسات العامة للمؤتمر .. بل إن بعض الوفود الافريقية اختاروا الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية للمجلس وعضو الوفد ليتولى أعمال الترجمة بين الوفود الافريقية من الانجليزية إلى الفرنسية وبالعكس داخل لجنة الصياغة ، لأن المجموعة الإفريقية تنقسم إلى جزءين : مجموعة تنطق اللغة الفرنسية وأخرى تتكلم باللغة الانجليزية ..

ومما يقله الدكتور صوفى أيضا .. أنه زار فى صيف هذا العام وفد برلمانى برياسة الأستاذ سيد زكى الجنزورى والسفير أحمد .. كما زار وفد برلمانى آخر برياسة مصطفى عامر فرنسا واليونان

□ ولقد صفق الأعضاء طويلا للدكتور صوفى عندما أشار فى ختام بيانه إلى أن مصر هى مهبط الرسالات بقوله : إن مصر السلام تدعونا إلى الالتزام بمنهاج دولتنا من علم وإيمان ومصر الايمان .. على أرضها مشى موسى وتلقى الوحيا العشر ، وإليها أوى عيسى يلتمس الأمن ويبتغى الأمان ، وحمل أزهرها الشريف لواء دعوة السلام وظل لها حصنا ومنارا .

□

قراءة هادئة فى بيان حكومة الحزب

عبد العزيز صادق

د . فؤاد محيى الدين

التعقيب

بأى انعقاد المؤتمر الأول للحزب الوطنى الديمقراطى ، بعد انقضاء أكثر من عامين على إنشائه . أى أنه ينعقد وقد اتضحت لقيادات الحزب – بجلاء – مواقع الإيجابيات ومواطن السلبيات فى مسيرتنا السياسية .

وقبل انعقاد المؤتمر بأيام ، جذبت الجماهير ثقتها بالحزب وقياداته ، فى انتخابات مجلس الشورى .. مؤمنة بأن الحزب سوف يعطى اهتمامه الكامل للمشاكل التى يعانى منها الناس .. وواثقة من أن حكومة الحزب ستقدم الحلول العاجلة والآجلة لمختلف المشاكل وعلى رأسها الأسعار ، والغذاء ، والكساء ، والإسكان ، والمرافق ، والخدمات .

وقد شد انتباه الناس ، البيان الذى ألقاه د . فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء مع افتتاح المؤتمر حول سياسة حكومة الحزب .. وقد ركز فيه حول ضرورة الاهتمام بتطوير الأداة الحكومية ، ونظام الانتاج الزراعى والصناعى ، وتحقيق الأمن الغذائى ، وقال إن الحكومة سوف تعطى الأولوية لتحقيق ذلك .

وقدم نائب رئيس الوزراء تحليلا واعيا لأهم المشاكل التى تواجه بلدنا فى هذه المرحلة يمكن إيجازها على النحو التالى :

□ مشكلة : الأمن الغذائى .. وهى مشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بالزيادة المستمرة فى أعداد الناس والتضخم السكانى .

□ مشكلة : ارتفاع الأسعار .. وحتمية مواجهتها بالحسم وبالتخطيط الشامل .

□ مشكلات : الإسكان ، والمرافق ، وتدهور البيئة الأساسية .

□ مشكلة : الجهاز الإدارى للدولة وحتمية تطويره تطويرا جذريا ، لكى يستطيع أن يواجه المسئوليات الكبيرة الملقاة على عاتقه .

والذى لاشك فيه أن الجماهير .. وحكومة الحزب .. على اتفاق كامل بأن الأمن الغذائى مشكلة لا تحتمل التسويف .. وأن مواجهتها مطلب ملح الآن .

ومن هذا الفهم .. قدم د . فؤاد محيى الدين خطة عاجلة للحكومة تقوم على ثلاثة محاور :

المحور الأول : ضرورة تحقيق وفرة السلع الغذائية الرئيسية ، وهى القمح ، والذرة ، والأرز ، والبطاطس ، والبقول ، واللحوم ، والأسماك ، والدواجن ، والبيض ، والسكر ، والزيوت ، والسمن النباتى ، والشاى ، والبن ، والفول ، والعدس ، والأعلاف .

المحور الثانى : وضع القواعد الضرورية لوصول السلع المدعمة إلى مستحقيها الحقيقيين .

المحور الثالث : تسعير السلع الرئيسية بهدف ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها .

والحقيقة .. أقول إن حكومة الحزب .. لو استطاعت أن تنفذ هذه الخطة العاجلة بمحاورها الثلاثة : فإنها تكون قد أنجزت إنجازا عظيما يستوجب الشكر العميق من الجماهير .

عندما أتخيل إتمام هذه الخطة .. أتصور على الفور اختفاء طوابير العذاب والهوان الطويلة التى نراها الآن أمام أبواب الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .. فالسلع متوافرة طول الوقت .. ولا يحدث نقص فى أية منها .. هذه الصورة التى أحلم بها .. تراود خيال الملايين من أبناء هذا البلد الذين يكدحون ويعرقون من أجل لقمة العيش .. فهذا أنهى كل النجاح للحكومة فى تنفيذ خطتها العاجلة التى عرضها البيان .

والشىء الذى يثير الإعجاب فى بيان الحكومة .. هو الإيمان بحتمية مواجهة المشاكل الرئيسية بتفكير شامل وهذا يتطلب بالطبع – إعداد برامج ذات أهداف محددة . تخضع لتوقيتات واقعية .. وترتبط بإنجاز خطط التنمية فى مختلف المجالات . كل ذلك على أساس خطة قومية تقوم على العلم ، بعيدة عن الارتجال والانفعال والإثارة .

إذا تأملنا مثلا مشكلة الأمن الغذائى وكيف تناولها البيان .. لوجدنا أن المشكلة التى تجاوز عمرها ست سنوات ، كان الرئيس السادات يلح دائما على الاهتمام بها .. ويحذر على الدوام من مخاطرها .. فالمشكلة تمس الحياة اليومية لكل مواطن فى بلدنا .. والمشكلة بدأت تتفاقم عندما تحولنا إلى مستوردين للسلع الغذائية بعد أن كنا من مصدريها .. وبدأت تتضخم مع التضخم السكانى المزعج والرقعة الزراعية محدودة ، والزراعة تجرى بالأسلوب التقليدى العتيق الذى كان يمارسه أجدادنا أجدادنا عبر آلاف السنين .

والحل – كما جاء فى البيان – يحتم علينا أن نطور أساليب الزراعة لزيادة انتاج الرقعة المحدودة إلى أقصى حد باستخدام أحدث علوم العصر .

ويحتم علينا أيضا توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح واستزراع مساحات جديدة .

إذن فإن تحقيق الأمن الغذائى يتوقف إلى حد كبير على مدى ما نحققه من نجاح فى تحقيق نهضة صناعية حقيقية .. فالتوسع فى الإنتاج الزراعى

أرقام فى بيان الحكومة

□ المعروض من اللحوم والأسماك والدواجن إنتاج محلى ومستورد :

ف عام ٧٩ كان ٧١٠ الاف طن

ف عام ٨٠ أصبح ٩٣٠ ألف طن

□ ما خصص فى الموازنة لدعم السلع :

ف عام ٥٥ كان ١٠ ملايين جنيه

ف عام ٨٠ أصبح ١٤٦٨ مليون جنيه

ف عام ٨١ سيكون ١٩٠٠ مليون جنيه

□ صدرنا من البترول لطعام والعقارات الطبية ما قيمته :

ف عام ٧٩ كان ١٦٦٠ مليون دولار

ف عام ٨٠ أصبح ٢١٥٠ مليون دولار

□ الخطة الانتاجية فى القطاع العام الصناعى :

ف عام ٧٩ كان الهدف ٢٧٤٤ مليون جنيه

ف عام ٨٠ أصبح الهدف ٣٤٣٤ مليون جنيه